

Distr.: General  
9 April 2007  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٧

٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

## رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس لجنة السياسات الإنمائية

استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٢١٢ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي يطلب فيه إلى لجنة السياسات الإنمائية بحث المسائل التي أثارها ساموا، يسرني أن أبعث لكم، باسم اللجنة، تقريرها الذي يتضمن توصية اللجنة لتقديمه إلى المجلس (انظر المرفق).

(توقيع) سوشيترا بونياراتاباندو  
رئيس لجنة السياسات الإنمائية

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* E/2007/100



## المرفق

## مركز ساموا بوصفها أحد البلدان الأقل نموا

١ - بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢١٢/٢٠٠٧ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، بحثت لجنة السياسات الإنمائية المسائل التي أثارها ساموا عند تقديم عرضها إلى لجنة السياسات الإنمائية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أكد البيان الذي أدلى به سفير ساموا، من بين شواغل أخرى، على شدة حالة استضعاف ساموا، واعتماد تقدمها على تدفقات المعونة والتحويلات الواردة من الخارج، والحاجة إلى الإبقاء على الدعم الخارجي لتحقيق المزيد من المرونة وتقليل حالة الاستضعاف.

٢ - وطلبت ساموا إلى اللجنة إدراج الرقم القياسي للضعف الاقتصادي بوصفه واحدا من معيارين ينبغي أن تفي بهما البلدان قبل إخراجها من فئة أقل البلدان نموا. ونفس الطلب قدمته ساموا في بيائها المرفوع إلى اللجنة في دورتها الثامنة التي عقدت عام ٢٠٠٦. ولم تقدم ساموا أي معلومات جديدة ي عرضها، كما أنها لم تفند المعلومات الوقائية التي استفادت منها اللجنة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٦ عندما وجدت أن ساموا مؤهلة للإخراج من القائمة وبالتالي أوصت بذلك. وبعد المزيد من الاستعراض لطلب ساموا، خلصت اللجنة إلى أن الموافقة على الطلب سترتب عليها تغيير في مبادئ معايير تحديد أقل البلدان نموا، يجعل انخفاض الرقم القياسي للضعف الاقتصادي بشكل كاف شرطا لازما للإخراج من القائمة.

٣ - إن المبادئ العامة لمعايير تحديد أقل البلدان نموا التي تطبقها اللجنة، بصيغتها المراجعة والمؤكد في دورتها السابعة المعقودة في عام ٢٠٠٥، متأصلة في صلب المعايير التي سبق وأن وضعتها اللجنة السلف، وهي لجنة التخطيط الإنمائي في السبعينات. وتعرف هذه المعايير أقل البلدان نموا بوصفها بلدانا منخفضة الدخل تعوق تقدمها الاجتماعي والاقتصادي عقبات هيكلية تقاس ببعدين حددا في السنوات الأخيرة بانخفاض مؤشر الأصول البشرية وارتفاع حالة الضعف الاقتصادي على أساس مؤشر الضعف الاقتصادي. ووفقا للمعايير الحالية، لا بد لأي بلد، حتى يكون مؤهلا للإخراج من القائمة ألا يفي بمعايير من ثلاثة معايير في استعراضين من عمليات الاستعراض التي تجري كل ثلاث سنوات. وفي الحالات التي تناولتها لجنة السياسات الإنمائية في السنوات الأخيرة، يعني هذا عمليا أن يفوق الدخل القومي الإجمالي للفرد عتبة الدخل المنخفض وأن يتجاوز أحد مؤشري العقبات الهيكلية بوضوح عتبة الإخراج من القائمة. وفضلا عن ذلك، تضع اللجنة في اعتبارها أن وضع بعدي العقبات الهيكلية ينبغي أن يكون بدرجة يفوق فيها التقدم المحرز في أي بعد منهما فيما يتعلق

بعتبة الإخراج من القائمة بقدر كاف العجز في الآخر، مما يصبح معه الأساس المنطقي وراء معايير الإخراج من القائمة هو ضمان عدم إخراج أي بلد من أقل البلدان نموا يحقق نموا وتنمية خلال فترة مستدامة من الزمن من القائمة إلا إذا كانت توافرت أسباب مقنعة تدعو للاعتقاد بأن هناك أساسا متينا لتقدم اقتصادي مستمر. وتعني التوصية بالإخراج من القائمة أن اللجنة ترى أن البلد لم يعد ينتمي إلى أقل البلدان نموا ولكنها لا تعني بأية حال أن البلد لم يعد بحاجة إلى دعم ومساعدة من المجتمع الدولي. وهذا الأمر ينطبق إلى حد كبير على المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى تزايد احتمال تأثر هذه البلدان بشكل سلبي من تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر.

٤ - ووفقا للممارسة المتبعة، ستتم مراجعة معايير تحديد أقل البلدان نموا، وربما تنقيحها، في الدورة القادمة للجنة السياسات الإنمائية في عام ٢٠٠٨، وقبل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرر له في عام ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، سيتم بحث مختلف المقترحات الرامية إلى تحسين وتنقيح المعايير. وسيتم ذلك مع المراعاة الواجبة لضرورة الحفاظ على الاتساق والاستقرار والمعاملة العادلة وتوخي المرونة في معايير الإخراج من القائمة.

٥ - وفي سنة ٢٠٠٣، خلصت اللجنة إلى أن ساموا مؤهلة لرفع اسمها من القائمة. وخلص الاستعراض اللاحق الذي يجري كل ثلاث سنوات، وتم خلال الدورة الثامنة للجنة سنة ٢٠٠٦<sup>(أ)</sup>، إلى أن ساموا سجلت ثالث أعلى نصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي وثاني أعلى مؤشر للأصول البشرية على صعيد أقل البلدان نموا. كما نظرت اللجنة في الدورة نفسها في بيان حالة الاستضعاف الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي أكد الاعتماد على التحويلات الواردة من الخارج وأورد تقييما للنتائج المحتملة لرفع اسمها من القائمة. وبالرغم من الاستنتاج بأن ساموا مستضعفة اقتصاديا حيث أن لها مؤشر ضعف اقتصادي يتجاوز كثيرا عتبة رفع الاسم من القائمة، فإنها قد استوفت بهامش واسع مؤهلات الرفع من القائمة وفقا للمعايير المتبعة. وعلاوة على ذلك، أفضل النظر في مؤشري العوائق الهيكلية (مؤشر للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي) إلى أن اللجنة اعتبرت وضع ساموا شبيها تماما بوضع الرأس الأخضر التي قررت الجمعية العامة فعلا رفع اسمها من القائمة. وبناء على جميع المعلومات المتاحة، أوصت اللجنة برفع ساموا من قائمة أقل البلدان نموا.

(أ) أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بمعايير وقواعد تحديد أقل البلدان نموا بالصيغة التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابعة، سنة ٢٠٠٥ (انظر قرار المجلس E/2006/1 بشأن تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السابعة) وطبقتها سنة ٢٠٠٦. وقد روعي الوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وضعفها لدى استعراض المعايير في عام ٢٠٠٥.

٦ - وفي ضوء ما سبق، فليست اللجنة مؤهلة للنظر في إدخال تغييرات على المعايير المعمول بها حالياً أو الموافقة على الطلب الذي قدمته ساموا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وعليه، لا تستطيع لجنة السياسات الإنمائية تعديل توصيتها الواردة في تقريرها لسنة ٢٠٠٦ المتعلق برفع اسم ساموا من القائمة.

٧ - وبالرغم من أن اللجنة تدرك تماماً شواغل ساموا فيما يتعلق بحالة استضعافها وبالتائج الممكن أن تترتب على رفع اسمها من القائمة، فإنها تشدد، إذا تم تأييد توصيتها برفع الاسم من القائمة، على أهمية تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي تدعو فيه الجمعية العامة الشركاء الإنمائيين والتجارين إلى تقديم الدعم للبلدان التي تُرفع أسماؤها من القائمة لكفالة انتقال سلس في هذا الصدد. وتحث اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مواصلة النظر في السبل التي يمكن بها تنفيذ القرار الآنف الذكر بشأن استراتيجية الانتقال السلس تنفيذاً فعالاً.